

بحار الأنوار

« صفحة 366 » والدليل عليه صحة التقسيم بأن يقال : أهو وحي أم مستنبط من الوحي
ومستند إليه ؟ وقد قال سبحانه : (إن هو إلا وحي يوحى) [4 / النجم : 53] وقد اعترف
البيضاوي بما ذكرنا حيث قال بعد نقل الجواب : وفيه نظر ، لأن ذلك حينئذ يكون بالوحي لا
الوحي . ومنها : أنا نخصص الكلام باجتهاد يجوز فيه الخطأ ، ولا ننازع الآن في اجتهاد يؤمن
معه الخطأ ولا يجوز مخالفته ، ويكون من قبيل القاطع ، ولا يتعلق غرضنا في هذا المقام بأن
النبي صلى الله عليه وآله هل يقول ما يقوله عن الوحي النازل بخصوص كل قول ؟ أو يقول من
طريق عام ويأخذه عن ضابطة كلية لا يأتيها الباطل من بين يديها ومن خلفها ؟ فنقول : قال
الله تبارك وتعالى : (والنجم إذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى وما ينطق عن الهوى إن هو إلا
وحي يوحى) وقد اتفق المفسرون على أن الآية مسوقة لنفي الضلال وإثبات الوحي ، إنما هو
لنفي الضلال المذكور في الآية ، والضلال لا يختص بالأصول ، بل يكون في الفروع في جميع أقسام
الأحكام ، وإلا لم يكن لاستدلال القوم على حجية الإجماع في الفروع حتى الحروب والولايات بما
روى عن النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله من قوله : " لا تجتمع أمتي على الضلالة " . وما يحذو حذوه
معنى . فقد ثبت إذن أن الوحي لا يتناول اجتهادا يجوز الخطأ فيه ، وإلا لم يلزم من كونه
وحيا نفي الضلال عنه كما هو المقصود ، وهذا القدر يكفي ، ويدل عليه ما روي أنه صلى
الله عليه وآله نزل منزلا فقيلا [له] : إن كان ذلك عن وحي فالسمع والطاعة ، وإن كان عن
رأي فليس ذلك بمنزل مكيدة ، والمشهور أن المنزل كان بـ " بدر " ، والقائل [هو] حباب
بن المنذر . فدل ذلك على أن الوحي لا يجوز فيه الخطأ ، وقد قرره النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله
، ولم يسمع بأحد يطعن على قائل هذا القول ويقول : تقسيمه هذا باطل . وأي ملازمة بين
كونه وحيا ، ووجوب السمع والطاعة ، لا في زمن